معايير جودة الدّمج التعليمي لمركز تقويم وتعليم الطفل لاعتماد المؤسسات التّعليميّة التي تُقدم خدمات للأفراد ذوي الإعاقات التّعلّميّة(*)
(فئة صعوبات التعلّم)

د. محمد رشدي المرسي[1] / د. عبد الستار محفوظي[2]

الملخص

تمشيًا مع الأهداف الاستراتيجية لمركز تقويم وتعليم الطفل، واستنادًا إلى خبرته الطويلة في مجال الدّمج التَّعليمي من خلال مشروع طويل الأمد مع وزارة التربية في دولة الكويت، ولأهمية ضبط مستوى الجودة في المؤسّسات التعليمية التي تقدم خدمات للأفراد ذوي الإعاقات التّعلّميّة؛ أعد مركز تقويم وتعليم الطفل وثيقة معايير جودة الدّمج التَّعليمي لمركز تقويم وتعليم الطِّفل لاعتماد المؤسَّسات التّعليميّة الَّتي تُقدِّم خدمات للأفراد ذوي الإعاقات التّعلّميّة (فئة صعوبات التعلّم)، وقد تضمنت الوثيقة (تسعة) مجالات رئيسة، و(خمسة وعشرين) مجالاً فرعيًا، وكذلك عددًا من المعايير المنبثقة منها، والتي بلغت (ثلاثة وثلاثين) معيارًا، وقد بلغ عدد المؤشرات لتلك المعايير (مئة وخمسة وستين) مؤشرًا، وذلك بعد تحكيم وثائق معايير جودة الدمج التعليمي داخليًا وخارجيًا.

الكلمات المفتاحية: الدّمج - صعوبات التعلّم (إعاقات التعلم) - المؤسّسات التّعليميّة - الاعتماد المؤسّسي - الاعتماد البرامجي (التخصصي) - الاعتماد المهني.

(*) المعاييراختصت بالأفراد ذوي إعاقات التّعلّم (فئة صعوبات التعلّم).

1 نائب رئيس وحدة البحوث وتطوير الاختبارات، مركز تقويم وتعليم الطفل، دولة الكويت

2 رئيس وحدة البحوث، وتطوير الاختبارات، مركز تقويم وتعليم الطفل، دولة الكويت

مقدمة:

ظهر مفهوم الدّمج من خلال شعار السنة الدولية للمعاقين عام (1981) بعنوان: "المساواة والمشاركة الكاملة"، وأيضًا من خلال مفهوم "التربية للجميع" الذي يسعى إلى إعداد الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ليصبحوا أعضاءً فاعلين في مجتمعهم، وارتبط هذا المفهوم الجديد بالعديد من: النصوص، والاتفاقيات الدولية، والمتغيرات في طبيعة العمل وآلياته في العالم، مما ترك أثرًا واضحًا في توجيه مفهوم "عملية الدّمج" ومبادئها وأسسها، ومن أهم هذه التوجيهات العالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتفعيله منذ سنة (1984) ، لا سيما في: المادة رقم (26)، واتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم سنة (1960)، والاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري جميعها سنة (1965) في المادة رقم (5)، والمعاهدة الدولية المتعلّقة بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة سنة (1966) في المادة رقم (13)، واتفاقيّة منظمة العمل الدوليّة حول الحد الأدنى لسن الاستخدام عام (1973) في المادة رقم (7)، واتفاقية القضاء على أشكال التمييز جميعها ضد المرأة سنة (1979) في المادة رقم (10)، واتفاقية حقوق الطّفل سنة (1989) في المواد رقم (28-29)، وقد تبنّت هذه الفلسفة التربويّة الدّامجة منظمات الأمم المتحدة كافّة من خلال الشّعار الذي حمل لواءه الإعلان العالمي "التعليم للجميع" الذي وُضع إطاره خلال إعلان "جومتين" الدولي بتايلاند سنة (1990)، ثم تتابع هذا الاهتمام والتوجّه من خلال العديد من المنظّمات الدوليّة، ومنظّمات المجتمع المدني من خلال إطار العمل الدولي الذي عقد في "سلامنكا" سنة (1994)، والمنتدى الدولي للتعليم في "داكار" بالسنغال سنة (2000) مؤكّدًا على مضمون هذه الفلسفة بأن التعليم حق أساسي وحياتي للجميع، وهو هدف رئيس للتربية في القرن الحادي والعشرين، يُتاح لكلّ متعلّم (ولدًا أو بنتًا). وغيرها من الممارسات الدوليّة التي جعلت من عمليّة الدّمج أمرًا واقعًا وتوجُّهًا لا بد منه، ودعت إلى تطوير نظام التعليم وبيئته، وضرورة تطوير ثقافة المؤسّسة وأساليب التربية التي تؤدي إلى نجاح المتعلّمين في دراستهم (برول، 2008؛ الزيات، 2009). وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سنة (2007) من خلال تفعيل المادة رقم 24، وصولاً إلى صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدولة الكويت في 3 فبراير 2010.

لذا أكّدت المؤسّسات التربويّة والتّعليميّة على أهميّة عمليّة الدّمج التي تعكس فلسفة إنسانية، وتُمثّل حركة أخلاقيّة نحو توفير التعليم المناسب للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن البيئة الطبيعية المناسبة. وقد واكبت هذه الفلسفة حركات وتغيرات أخرى في العالم الحديث، تنادي بعدم التمييز بين الأفراد بصور وأشكال شتى، ولا سيما فيما يتعلّق بالتمييز بين الأفراد، وحقهم في التعليم في المكان

المناسب، ولا سيما بعد ظهور جملة قوانين تربويّة، مما ساعدهم على تشكيل قوة ودعم كبيرين لحقوق الأفراد في مجال التعليم ضمن البيئة الطبيعية.

وفي إطار الخدمات التي تقدم بدولة الكويت للطلّاب ذوي الإعاقات التّعلّميّة يأتي مركز تقويم وتعليم الطِّفل (جمعية نفع عام) أسّسها سنة (1984) مجموعة من أولياء الأمور الكويتيين، الذين تحققوا من أن أطفالهم يعانون إعاقات تعلّميّة، ثم بدأ المركز مزاولة أعماله وأنشطته في مبنى بمنطقة الشويخ، على شاطئ الخليج حتى عام (2005)، ثم انتقل المركز إلى المبنى الحالي بمنطقة السرة عام (2006)؛ ليتوسع نشاطه، ويشمل العديد من الخدمات التي يقدمها لمجتمع المعلّمين والمتعلّمين، لا سيما فئة المتعلّمين الذين يعانون إعاقات تعلّميّة، حيث يُقدّم المركز الخدمات التشخيصية للأفراد جميعهم، لا سيما الخدمات العلاجية للأفراد ذوي إعاقات التعلّم، بالإضافة إلى توفير التدريب المتخصص، وزيادة الوعي بإعاقات التعلّم في الوسط المحلّي والإقليمي، وتتكون وحدات المركز وأقسامه من: البرنامج التربوي الصباحي، والبرنامج التربوي المسائي، ووحدة البحوث وتطوير الاختبارات، ووحدة التشخيص، ووحدة التدريب، ووحدة العلاقات العامة والإعلام، ومكتبة صعوبات التعلّم. ومنذ إنشاء المركز تؤكّد إدارته على عدم أحقّية المركز بالملكية الحصرية لنقل المعارف والمهارات المتعلقة بتشخيص وعلاج صعوبات التعلّم إلى الكويت، بل إن كل ما يُنجزه المركز من برامج ودورات وورش عمل وغيرها ملك لأفراد المجتمع جميعهم، حيث نُقلت تلك الإنجازات إلى معظم الدول العربية من خلال المؤتمرات والزيارات. وعمل المركز منذ تأسيسه على تقديم العلاج التربوي لذوي إعاقات التعلّم، ولكنه كان يؤمن بأن قدراته وإمكاناته أكبر من أن تظل رهينة بعدد محدود من المتعلّمين ضمن مبناه، وذلك لكون نسبة ذوي إعاقات التعلّم لا تقل عن (10%) وفقًا للنسب العالمية، لذلك تبنّى المركز القانون رقم 8 / 2010 الذي أصدره مجلس الأمة ونص في مادتيه التاسعة والعاشرة على ما يأتي:

المادة 9: (تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات التّعليميّة والتربوية والوسائل التّعليميّة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفئتي: بطيئي التعلّم، وصعوبات التعلّم على قدم المساواة مع الآخرين في التعلّم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة من: الاتصال، واللغة، والترتيبات التيسيرية اللازمة، وتوفير الكوادر التربوية والمهنية المتخصصة لهم، ورفع كفاءتها، ومنحها الحوافز المادية والمعنوية. ويراعى في الاختبارات التّعليميّة والمهنية أو اختبارات الاعتماد التي تقدمها الجهات الحكومية أو الأهلية حقوق واحتياجات ذوي الإعاقة وصعوبات التعلّم وبطيئي التعلّم، وتلتزم الحكومة بتوفير الوسائل السمعية والمرئية اللازمة والضمانات الكافية؛ لخلق مناخ مقبول لمساعدتهم على استكمال تعليمهم. وتقوم وزارة التربية بتوفير دورات تدريبية

لكافة المعلّمين في المدارس الحكومية؛ لاكتشاف حالات صعوبات التعلّم وبطء التعلّم، وكيفية التعامل معها حسب احتياجات كل منها).

وتنص المادة 10 على أن: "تتخذ الحكومة كافة الترتيبات الإدارية والتنظيمية الفعّالة، والمطلوبة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة وصعوبات التعلّم وبطء التعلّم في مراحل التعليم المختلفة ضمن مناهج تعليميّة وتأهيليّة بما يتناسب مع قدراتهم: الحسيّة، والبدنيّة، والعقليّة، مما يؤهلهم للاندماج في المجتمع والعمل والإنتاج).

لذلك وتمشّيًا مع الأهداف الاستراتيجية لمركز تقويم وتعليم الطّفل المتعلّقة بتوفير المساعدة والدعم لذوي إعاقات التعلّم بدولة الكويت، من خلال توفير الخدمات المختلفة التي تساعدهم على التغلب على المشكلات التي تقابلهم في حياتهم المدرسية، وحرصًا من المركز على التعاون المستمر والبنّاء مع وزارة التربية الكويتيّة لخدمة المتعلّمين في مراحل التعليم العام كافة بدولة الكويت، ولاسيما الذين يعانون إعاقات التعلّم. وبناءً على النجاحات المتكررة للمشروعات التي نفذها مركز تقويم وتعليم الطّفل بدعم الأمانة العامة للأوقاف (الصندوق الوقفي للتنمية الصحيّة)، ورغبةً من المركز في نقل الخبرات، وتدريب الكوادر الكويتيّة الوطنيّة بمدارس التعليم العام في كيفية التعامل مع ذوي إعاقات التعلّم في الفصول الدراسيّة العاديّة والمدارس الحكومية العاديّة، من خلال تطبيق مبدأ دمج ذوي إعاقات التعلّم البسيطة والمتوسّطة قدر الإمكان، تقرر البدء في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مدارس الدّمج التّعليمي على سبيل التجربة في المدارس الابتدائية بمنطقة "مبارك الكبير" التّعليميّة على مدى "ثلاث" سنوات بالتعاون مع وزارة التربية، وبدعم الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، ومجموعة من الخبراء والاستشاريين المحليين والدوليين. حيث مر المشروع بمراحل عدة هي: تجميع المعلومات، والتوعية، والفرز، والعلاج.

ونظرًا لنجاح المرحلة الأولى للمشروع، تقرر في عام 2014 البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع مدارس الدّمج التعليمي في المدارس المتوسّطة والثانويّة بمنطقة "مبارك الكبير" التّعليميّة على مدى سنتين بالتعاون مع وزارة التربية وبدعم الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، ومجموعة من الخبراء والاستشاريين المحليين والدوليين. ومن نتائج المشروع في المرحلتين أنه طُبق بنجاح على (28) مدرسة ابتدائية للبنين والبنات، و(23) مدرسة متوسّطة و(15) مدرسة ثانوية، وأُنشئت مدرستان ابتدائيتان مؤهّلتان خُصصتا لاستقبال المتعلّمين ذوي الإعاقات التّعلّميّة الشّديدة هما: (مدرسة السديم الابتدائية النموذجية للبنين، ومدرسة جون الكويت الابتدائية النموذجية للبنات)، وإنشاء وتخصيص "ثلاث" مدارس متوسّطة مؤهّلة لاستقبال المتعلّمين ذوي الإعاقات التّعلّميّة الشّديدة هي: (مدرسة الخندق المتوسّطة النموذجية للبنين، ومدرسة نصف النصف المتوسّطة للبنين، ومدرسة الصفا المتوسّطة

النموذجية للبنات)، وتحويل مدرستين ثانويتين عاديتين إلى مدرستين ثانويتين دمجيتين مؤهّلتين لاستقبال المتعلّمين ذوي الإعاقات التّعلّميّة الشّديدة هما: (ثانوية العدان للبنات، وثانوية جابر العلي للبنين) (المنابري، 2016).

وتتماشى المشاريع السّابقة مع التوجّه السّائد حاليًا، وهو المطالبة بأن تسعى المؤسّسة العاديّة لتحمل مسؤوليّة تعليم الأفراد ذوي الإعاقة، من خلال توفير الدّعم الإداري والتنظيمي والتعليمي للمعلّم؛ كي يراعي الفروق الفرديّة، ويواجه التنوع الهائل في الفصل الدراسي، وينظم البيئة الصفيّة لتشجيع الجميع. ومن هنا أتى مفهوم الدّمج؛ لتحقيق ديمقراطية إتاحة الفرص التّعليميّة، وتسهيل الالتحاق بالتعليم عالي الجودة. وتبنّي نظام الدّمج التّعليمي كمفهومٍ مركزيٍّ لإعادة تجديد السّياسات والبرامج المتعلّقة بالتغيير التربوي وتطويرها (British Educational Research Journal, 2005).

المصطلحات:

الدّمج Inclusion: "الدمج هو مقاربة ديناميكية واستجابة إيجابية لتنوع المتعلمين ورؤية الاختلافات الفردية بينهم على أنها فرصٌ لإثراء العملية التعليمية، وليست مشكلات" (إرشادات الدمج: التأكد من إتاحة التعلَم للجميع). (UNESCO, 2005, p. 12)

المؤسّسات التّعليميّة Educational Institutions: المدارس أو المراكز المتخصصة التي تُقدِّم خدمات للمتعلّمين ذوي الإعاقات التّعلّميّة (فئة صعوبات التعلّم).

صعوبات التعلّم Learning Disabilities: هي مجموعة من الاضطرابات النمائية المختلفة وغير المتجانسة الموجودة لدى بعض الأفراد والتي ترجع إلى قصور وظيفي في الجهاز العصبي المركزي يؤثر سلبًا على قدرتهم في استقبال المعلومات والتعامل معها والتعبير عنها، مما يسبب لهم صعوبات في القدرة على: الكلام والإصغاء والقراءة، والكتابة، والفهم، والتهجئة، والاستدلال، والحساب. كما تؤثر تلك الصعوبات سلبًا على جوانب أخرى مثل: الانتباه، والذاكرة والتفكير والمهارات الاجتماعية، والنمو الانفعالي. ومع أن صعوبات التعلم قد تحدث مصاحبة لأحوال أخرى من الإعاقة كالتلف الحسي أو التخلف العقلي أو الاضطراب الانفعالي الحاد، أو مصاحبة لمؤثرات خارجية كالفروق الثقافية أو التعليم غير الكافي أو غير الملائم، إلا أنها ليست ناتجة عن هذه الأحوال أو المؤثرات. وإذا لم يتوافر التشخيص الملائم أو التدخل العلاجي التدريسي المناسب، ربما يعاني الأفراد ذوو صعوبات التعلم الإحباط، والغضب، وانخفاض الثقة بالنفس. وربما تظهر العلامات المبكرة لصعوبات التعلم في سنوات ما قبل

المدرسة على سبيل المثال، كما في صعوبة تعلم أسماء الحروف أو عدّ الأشياء، ولكن في الغالب يتم تشخيصها بعد بدء التعليم والدراسة الرسمية. (مركز تقويم وتعليم الطفل، 2009)

الاعتماد المؤسّسي Institutional Accreditation: اعتماد عام يُركّز على تقويم الأداء بالمؤسّسة التّعليميّة تقويمًا شاملاً، أي تقويم كفاءة المؤسّسة كوحدة واحدة من حيث قدرتها على تقديم خدمات تعليميّة تفي بالحد الأدنى من معايير جودة الدّمج التعليمي لمركز تقويم وتعليم الطّفل.

الاعتماد البرامجي (التخصصي) Programme Accreditation: الاعتراف بالبرنامج الأكاديمي في المؤسّسة التّعليميّة، وذلك من خلال تقويم البرامج بالمؤسّسة، والتأكد من جودتها، ومدى تناسبها ومستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق ومعايير جودة الدّمج التعليمي لمركز تقويم وتعليم الطّفل.

الاعتماد المهني Professional Accreditation: منظومة متكاملة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان جودة إعداد الفرد وجودة أدائه، وتنميته مهنيًّا تنميةً مستمرة من خلال اجتيازه برامج دراسيّة معيّنة بمستوى يساعد على استيفائه لمتطلبات الترخيص؛ لمزاولة المهنة في مجال إعاقات التعلّم.

الإطار العام لبناء معايير جودة الدّمج التعليمي

الهدف العام:

بناء مستويات معيارية لجودة الدّمج التعليمي لاعتماد المؤسّسات التّعليميّة التي تُقدّم خدمات للأفراد ذوي الإعاقات التّعلّميّة (فئة صعوبات التعلّم).

لِمَنْ تُقدَّم هذه المعايير؟

تُقدّم هذه المعايير إلى المؤسّسات التّعليميّة التي تُقدّم خدمات للأفراد ذوي الإعاقات التّعلّميّة (فئة صعوبات التعلّم)، الحكومية والخاصة والجمعيات الأهلية.

مراحل بناء وثيقة المعايير:

اتَّبَعَ الإطار العام لمعايير جودة الدّمج التعليمي لمركز تقويم وتعليم الطفل لاعتماد المؤسّسات التّعليميّة التي تُقدّم خدمات للأفراد ذوي الإعاقات التّعلّميّة (فئة صعوبات التعلّم)، في أثناء وضعه المراحل الإجرائية الآتية:

المرحلة الأولى:

- عمل مسح شامل، والاطلاع على تجارِب الدول العربية والأجنبية، والاستفادة منها في بناء معايير جودة الدّمج التعليمي للمؤسّسات التّعليميّة التي تُقدّم خدمات للأفراد العاديين، وذوي الإعاقات التّعلّميّة.
- الاطلاع على الوثائق والدراسات والبحوث المتخصصة في مجال جودة الدّمج التعليمي.
- تحديد المجالات المعياريّة والتي بلغت (9) مجالات رئيسة، ومن ثَمَّ حُدِّد عدد من المجالات الفرعيّة، والتي بلغت (25) مجالاً، وكذلك عدد من المعايير المنبثقة عنها، والتي بلغت (34) معيارًا.
- كتابة المؤشّرات، حيث بلغ مجموعها الإجمالي قبل التعديل (275) مؤشّرًا.
- إعداد "النسخة الأوّليّة" للمجالات والمعايير والمؤشّرات، وعرضها على اللجنة العلمية بمركز تقويم وتعليم الطفل.
- عقد اجتماعات دورية للجنة العلمية بمركز تقويم وتعليم الطفل؛ ليناقش أعضاء اللجنة المجالات والمعايير والمؤشّرات، وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

المرحلة الثانية:

- وضع مقاييس التقدير المتعلّقة بكلّ مؤشّر، وذلك من خلال توصيف المؤشّرات.
- وضع الأدلة والشّواهد للمعايير والمؤشّرات كلّها.

المرحلة الثالثة:

بناء الأدوات اللازمة للتطبيق، وذلك من خلال الآتي:

- إعداد وثيقة معايير جودة الدّمج التّعليمي.
- إعداد دليل التقويم الذاتي.

المرحلة الرابعة:

- للتحقق من صدق وثيقة معايير جودة الدّمج التعليمي حُكِّمَت داخليًّا وخارجيًّا من خلال الخبراء والمعنيين بالأمر من داخل دولة الكويت وخارجها.
- إجراء التعديلات بناءً على آراء المحكّمين.
- إعداد وثيقة معايير جودة الدّمج التعليمي لمركز تقويم وتعليم الطفل متضمنةً الأدلة والأدوات في ضوء آراء المحكمين، حيث تضمّنت الوثيقة (9) مجالات رئيسة، و(25) مجالاً فرعيًّا، وكذلك

عدد من المعايير المنبثقة منها التي بلغت (34) معيارًا، وقد بلغ عدد المؤشّرات لتلك المعايير بعد إجراء التعديلات عليها من حيث الحذف والإضافة والدّمج وإعادة الصياغة (260) مؤشّرًا.

- استقدام فريق محايد من داخل دولة الكويت ومن خارجها لتجريب المعايير من خلال تطبيقها على البرنامج التربوي الصباحي بمركز تقويم وتعليم الطفل.
- إدخال التعديلات والتحسينات اللازمة على وثيقة المعايير بناءً على نتائج التغذية الراجعة للتجرِبة الاستطلاعية.

المرحلة الخامسة:

- عقد اجتماعات دورية للّجنة العلمية بمركز تقويم وتعليم الطفل؛ لمناقشة وثيقة معايير جودة الدّمج التعليمي بشكلها النهائي، وإجراء التعديلات اللازمة عليها.
- إعداد وثيقة معايير جودة الدّمج التعليمي لمركز تقويم وتعليم الطفل متضمنة الأدلة والأدوات بشكلها النهائي.

مجالات المستويات المعيارية لجودة الدّمج التّعليمي لمركز تقويم وتعليم الطفل:

جدول يوضح المجالات الرئيسة والفرعية والمعايير والمؤشرات لمعايير جودة الدّمج التعليمي

وفيما يتعلق بالجدول السابق، والذي يوضح المجالات الرئيسة والفرعية والمعايير والمؤشرات لمعايير جودة الدّمج التعليمي، نجد أنها تضمنت تسع مجالات رئيسة هي:

المجال الأول: الرؤية، الرسالة، الاستراتيجية Vision, Mission and Strategy: تضمن ثلاث مجالات فرعية هي:

الأول: الرؤية حيث تشير إلى الصورة التي يجب أن تكون عليها المؤسّسة التعليمية في المستقبل. وتضمنت الرؤية معيارًا واحدًا، وأربعة مؤشرات.

المجال Domain	المجالات الفرعية Sub-Domains	المعايير Standards	المؤشّرات Indicators
المجال الأول: الرؤية، الرسالة، الاستراتيجية Vision, Mission and Strategy	3	4	15
المجال الثاني: الحَوْكمة والقيادة Governance & Leadership	3	3	21
المجال الثالث: التدريس والتعلّم Teaching & Learning	3	6	27
المجال الرابع: المتعلم Learner	4	4	20
المجال الخامس: المرافق والتجهيزات Infrastructure & Facilities	2	4	23
المجال السادس: الموارد البشرية Human Resources	3	3	17
المجال السابع: مصادر التمويل Financial Resources	2	2	6
المجال الثامن: الشراكات Partnerships	2	3	17
المجال التاسع: إدارة الجودة Quality Management	3	4	19
المجموع Total	25	33	165

الثاني: الرسالة حيث تعني لماذا نحن في هذا العمل؟، وفلسفة العمل، والمجموعات التي تخدمها المؤسّسة، وكيف تساهم المؤسّسة التعليمية في سد احتياج المجموعات المعنية بها. وتضمنت الرسالة معيارًا واحدًا، وأربعة مؤشرات.

الثالث: التخطيط الاستراتيجي وهو الجهد المنظم لصناعة القرارات المصيرية والذي يصيغ هوية المؤسّسة التعليمية ويبرز وجودها، وهو مجموعة من المبادئ والخطوات والأدوات التي صُمّمت لتساعد المؤسّسة التعليمية على أن تصنع قرارات فعالة تؤدي إلى تحقيق رسالتها وإرضاء الفئات المستهدفة. وشمل التخطيط الاستراتيجي معيارين، وتكون المعيار الأول من خمسة مؤشرات، والمعيار الثاني من مؤشرين.

المجال الثاني: الحَوْكمة والقيادة Governance & Leadership: هي نظام تحكمه مجموعة من القواعد والتشريعات المنظمة للعمل بالمؤسّسة التعليمية بمشاركة مجتمعية فعّالة، وذلك لتحقيق أهداف المؤسّسة المتعلقة بجودة الدمج التعليمي. وتضمّن مجال الحوكمة والقيادة ثلاث مجالات فرعية هي:

الأول: وينص على "تدعم قيادة المؤسّسة عمليتي التعليم والتعلّم من خلال إيجاد ثقافة دمج داعمة". وتتضمن معيارًا واحدًا، وستة مؤشرات.

الثاني: وينص على أن "تضع القيادة السياسة الدّمجية لعمليتي التعليم والتعلّم". وتضمّن معيارًا واحدًا، وأربعة مؤشرات.

الثالث: وينص على أن" تُطوّر القيادة الممارسات الدّمجية لعمليتي التعليم والتعلّم". وتضمن معيارًا واحدًا، وأحد عشر مؤشرًا.

المجال الثالث: التدريس والتعلم Teaching & Learning: وتضمّن ثلاث مجالات فرعية هي:

المجال الأول: المنهج الدراسي، وتضمن أربعة معايير، تكون المعيار الأول من ثلاثة مؤشرات، والمعيار الثاني من ثلاثة مؤشرات، والمعيار الثالث ضم مؤشرين، والمعيار الرابع من ستة مؤشرات.

المجال الفرعي الثاني: التدريس وعمليات التعلم الفعالة، وتضمن معيارًا واحدًا، وستة مؤشرات.

المجال الفرعي الثالث: تبنّي المؤسّسة برامج علاجيّة وتكامليّة فعّالة لذوي إعاقات التعلّم تعكس فلسفتها، وضمّ معيارًا واحدًا، وسبع مؤشرات.

المجال الرابع: المتعلم Learner: استُخدم مصطلح المتعلّم بدلاً من الطالب أو التلميذ لنؤكد على جانب التعلّم، وليشمل المصطلح المراحل التعليمية المختلفة. وتضمن مجال المتعلم أربع مجالات فرعية هي:

الأول: التحصيل الدراسي، وضمّ معيارًا واحدًا، وثمانية مؤشرات.

الثاني: الانتماء والتعدّدية، وتضمن معيارًا واحدًا، وخمسة مؤشرات.

الثالث: الأمن والسلامة، وتضمّن معيارًا واحدًا ومؤشرين.

الرابع: المشاركة، وتضمّن معيارًا واحدًا، وخمسة مؤشرات.

المجال الخامس: المرافق والتجهيزات Infrastructure & Facilities: وتضمن مجالين فرعيين هما:

المجال الفرعي الأول: المرافق، وتضمّن ثلاثة معايير، وتضمّن المعيار الأول سبعة مؤشرات، والمعيار الثاني مؤشرين، والثالث خمس مؤشرات.

المجال الفرعي الثاني: التجهيزات، وتضمّن معيارًا واحدًا وتسعة مؤشرات.

المجال السادس: الموارد البشريةHuman Resources: تعني العاملين جميعهم الذين يعملون في المؤسّسة التعليمية: رؤساء ومرؤوسين، والذين جرى توظيفهم فيها لأداء وظائفها وأعمالها كافة، وتحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية. وتضمن ثلاث مجالات فرعية هي:

الأول: الكوادر البشرية المؤهّلة، وتضمن معيارًا واحدًا، وسبعة مؤشرات.

الثاني: التنمية المهنية والبشرية المستدامة، وتضمن معيارًا واحدًا، وخمسة مؤشرات.

الثالث: الممارسات الأخلاقية والمهنية، وتضمن معيارًا واحدًا، وخمسة مؤشرات.

المجال السابع: مصادر التمويلFinancial Resources: وتضمن مجالين فرعيين هما:

الأول: توفّر المؤسّسة الموارد المالية الكافية لتحقيق أهدافها المرجوّة، وتضمن معيارًا واحدًا، ومؤشرًا واحدًا.

الثاني: التخطيط المالي وإعداد الميزانية، وتضمن معيارًا واحدًا، وخمسة مؤشرات.

المجال الثامن: الشراكات Partnerships: تكون المشاركة المجتمعية للمؤسّسة التعليمية وفقًا لرؤيتها ورسالتها، من خلال إدارة الشراكات الخارجية بالمؤسّسة. وتضمّن مجالين فرعيين هما:

الأول: إدارة الشراكات الخارجية، وتضمن معيارًا واحدًا، ومؤشرين.

الثاني: المشاركة المجتمعية، وتضمن معيارين؛ الأول تضمن ثلاثة مؤشرات، والثاني تضمن اثنا عشر مؤشرًا.

المجال التاسع: إدارة الجودة Quality Management: وتضمن ثلاث مجالات فرعية هي:

المجال الفرعي الأول: ضمان الجودة والمساءلة، وتضمن معيارين؛ الأول تضمن تسع مؤشرات، والثاني مؤشرين.

المجال الفرعي الثاني: المناخ النفسي والاجتماعي (رضا العاملين)، تضمن معيارًا واحدًا، ومؤشرين.

المجال الفرعي الثالث: رضا المستفيدين، تضمن معيارًا واحدًا، وستة مؤشرات.

المراجع

- برول، جيل فان دين (2008). *الحق في التعليم للجميع: رؤى عالمية نحو التعليم الجامع*. الندوة الإقليمية حول التعليم الجامع – دول الخليج العربية تحضيرًا لمؤتمر التربية الدولي الثامن والأربعين. الإمارات العربية المتحدة: دبي، 27-28 أغسطس.
- الزيات، فتحي (2009). *دمج ذوي الاحتياجات الخاصة الفلسفة والمنهج والآليات*. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- المرسي، محمد رشدي وآخرون (2017). *معايير جودة الدّمج التَّعليمي لمركز تقويم وتعليم الطِّفل لاعتماد المؤسَّسات التّعليميّة الَّتي تُقدِّم خدمات للأفراد ذوي الإعاقات التّعلّميّة (فئة صعوبات التعلّم)*، دليل التقويم الذاتي. الكويت: مركز تقويم وتعليم الطفل.
- المرسي، محمد رشدي وآخرون (2017). *وثيقة معايير جودة الدّمج التَّعليمي لمركز تقويم وتعليم الطِّفل لاعتماد المؤسَّسات التّعليميّة الَّتي تُقدِّم خدمات للأفراد ذوي الإعاقات التّعلّميّة (فئة صعوبات التعلّم)*. الكويت: مركز تقويم وتعليم الطفل.
- مركز تقويم وتعليم الطفل (2009). الإصدارات العلمية لمركز تقويم وتعليم الطفل. تاريخ الاسترجاع 2020/4/3 من: https://www.ccetkuwait.org/--cfda
- المنابري، موفق (2016). *المرجع الإداري والفني للبرنامج التربوي الصباحي*. الكويت: مركز تقويم وتعليم الطفل.
- British Educational Research Journal. (2005). *Thematic Review Inclusive Education: Discourse and Action.* V01.31 No.21 April. (PP 269-275).
- UNESCO (2005). Guidelines for inclusion: Ensuring assess to education for all. . From,6, 2015Retrieved on December 1

http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001402/140224e.pdf